

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٣٩٠٣**

الاثنين، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ٤٥/٢٢

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد ليناركيك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيدة محمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غوميرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/581)

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/1998/582)

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا (S/1998/583)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1998/581)

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/1998/582)

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا (S/1998/583)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مونغا مولندا نياكونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد كينامورا (رواندا) مقعدين إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق التالية: S/1998/581، وهي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل فيها تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام المكلف بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و S/1998/582، وهي رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/583، وهي رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يدين مجلس الأمن المجازر والأعمال الوحشية الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في زائير - جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعاتها الشرقية بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الأخرى المذكورة في تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام (S/1998/581). ويحيط المجلس علما بالردين الواردين على التقرير من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/1998/582) ورواندا (S/1998/583). ويعترف المجلس بما يقوم به فريق التحقيق من عمل يتمثل في توثيق بعض هذه الانتهاكات، رغم عدم السماح للفريق بالقيام بمهمته بالكامل ودون إعاقة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد على أنه يلتزم بوحدة منطقة البحيرات الكبرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

"ويسلم مجلس الأمن بضرورة متابعة التحقيق في تلك المجازر وغيرها من الأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها. ويشجب التباطؤ في إقامة العدل. ويدعو المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى القيام بالتحقيق دون إبطاء، كل في بلدها، في الادعاءات الواردة في تقرير فريق التحقيق على أن يقدم إلى العدالة أي شخص يثبت تورطه في هذه المجازر والأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي أو غيرها. ويحيط المجلس علما بما أبدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعداد لمحاكمة أي من مواطنيها ممن تثبت إدانتهم في ارتكاب المجازر المدعى بوقوعها أو تورطهم فيها

(S/1998/582). ويعتبر هذا الإجراء ذا أهمية كبرى في المساعدة إلى حد كبير على إنهاء حالة الإفلات من العقوبة وأن يفضي إلى إقامة السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ويحث المجلس الدول الأعضاء على التعاون مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في التحقيق مع مثل هؤلاء الأشخاص وإحالتهم للقضاء.

"ويشجع المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على التماس الحصول على مساعدة دولية، كالمساعدة الفنية، حسب الاقتضاء، في هذه العملية. كما يدعو الحكومتين المعنيتين إلى النظر في إشراك مراقبين دوليين، حسب الاقتضاء. ويطلب إلى الحكومتين المعنيتين تقديم تقرير مرحلي أولي إلى الأمين العام بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن الخطوات التي يجري اتخاذها للتحقيق مع المسؤولين عن تلك الجرائم ومحاكمتهم.

"ويعرب مجلس الأمن عن استعداده أن ينظر، عند الاقتضاء، وعلى ضوء الإجراءات التي تتخذها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في اتخاذ خطوات إضافية لكفالة تقديم مرتكبي تلك المجازر والأعمال الوحشية الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي الأخرى إلى العدالة.

"ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات الدولية الأخرى، على تقديم المساعدة الفنية اللازمة وغيرها من أشكال المساعدة إلى حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل إقامة نظامين قضائيين يتمتعان بالاستقلال والنزاهة.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية للحد من التوترات العرقية وتعزيز المصالحة الوطنية في المنطقة، ويحث الحكومتين المعنيتين على مواصلة التعاون في هذه الأنشطة من أجل تحقيق تحسين حقيقي في هذه الحالة.

"ويعلّق مجلس الأمن أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية، ويرحب بقرارها الذي يقضي بتشكيل فريق دولي من الشخصيات البارزة للتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا والأحداث المحيطة بها (S/1998/461). ويناشد الدول الأعضاء أن تسهم في الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لدعم أعمال هذا الفريق.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره النشط".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرقم S/PRST/1998/20.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٠٥.